رد

محافظ طرطوس: عزل المختار ليس له علاقة بقرار تعيين مكتب تنفيذي مؤقت لبلدة دوير رسلان

السيد رئيس تحرير صحيفة الوطن

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بالعدد رقم /٤٠٣٢/ لهذا اليوم الأحد الموافق ٣٠/٧/٢٠٢٣ بعنوان: «الوطن تكشف تفاصيل ما حصل في بلدة دوير رسلان في طرطوس والمحافظ لا يرد حول تعيين مكتب تنفيذي مؤقت للبلدة» فإننا نوضح التالي:

– بناء على قانون الانتخابات العامة رقم /٥/ لعام ٢٠١٤ وعلى محاضر اللجنة القضائية الفرعية في محافظة طرطوس صدر القرار رقم ١٥٦/ن تاريخ ٢/١٠/٢٠٢٢ عن السيد وزير الإدارة المحلية والبيئة والمتضمن تسمية الفائزين في الانتخابات الجارية بتاريخ ١٨/٩/٢٠٢٢ لمجالس بلدان محافظة طرطوس «ومنها بلدة دوير رسلان».

–صدرت الأحكام القضائية ذوات الأرقام /٢١٢–٢١٣/ تاريخ ٢٣/١٠/٢٠٢٢ عن المحكمة الإدارية بطرطوس التي تقضي ببطلان الانتخابات في ستة مراكز انتخابية وإعادة الانتخابات فيها من أصل /١١/ مركزاً وليس /١٣/ مركزاً كما ذُكر في المقال وللفئتين /أ–ب/ في دائرة بلدة دوير رسلان وقد اكتسبت هذه القرارات الدرجة القطعية بعد رفض الطعن المقدم بها أصولاً أمام المحكمة الإدارية العليا.

–ورد رأي مجلس الدولة رقم ١٣٧/ف تاريخ ٦/١٢/٢٠٢٢ المتضمن: رأي القسم الاستشاري للفتوى والتشريع رقم /١١٤/ تاريخ ٦/١٢/٢٠٢٢ المنتهي من حيث النتيجة إلى أنه لا يجوز للمجالس المحلية التي صدرت بشأنها أحكام قضائية مبرمة تقضي بإعادة الانتخاب جزئياً في المراكز الانتخابية التي تتبع لهذه الوحدات الاستمرار بعملها وذلك لحين إعادة الانتخابات في هذه المراكز وصدور صكوك التسمية لأعضاء المجالس الجديدة.

–ولاحقاً ورد رأي مجلس الدولة رقم ٢٧/ف تاريخ ٢٧/٣/٢٠٢٣ المتضمن: «يجوز معالجة أوضاع الوحدات الإدارية التي لم يكتمل النصاب القانوني فيها للترشح وكذلك الوحدات الإدارية التي صدرت أحكام قضائية مكتسبة الدرجة القطعية تقضي بإعادة الانتخاب فيها من خلال تشكيل مكاتب تنفيذية مؤقتة لحين إجراء انتخابات جديدة وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم /٣٢/لعام ٢٠١٤».

–ورد كتاب وزارة الإدارة المحلية والبيئة رقم ٩٩٥/ص/م ج تاريخ ٣/٤/٢٠٢٣ المستند إلى كتاب مجلس الدولة /قسم الفتوى والتشريع/ رقم ٢٧/ف تاريخ ٢٧/٣/٢٠٢٣ المشار إليه أعلاه، والمؤكد عليه بكتاب الوزارة رقم ١٠٩١/ص/م.ج تاريخ ١٢/٤/٢٠٢٣ والمنتهية إلى طلب موافاة الوزارة بالأسماء المقترحة «أصلاء–احتياط» لتعيين مكاتب تنفيذية مؤقتة للوحدات الإدارية التي صدرت بها أحكام قضائية مكتسبة الدرجة القطعية تقضي بإعادة الانتخابات فيها وتعيين مكاتب تنفيذية مؤقتة لحين إجراء انتخابات جديدة وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم /٣٢/ لعام ٢٠١٤، بعد صدور قرار السيد وزير الإدارة المحلية والبيئة رقم ١١٥/ن تاريخ ٢٣/٧/٢٠٢٣ بتعيين مكتب تنفيذي مؤقت لبلدة دوير رسلان.

من المفيد التذكير بما يلي:

الحقيقة أنه يلتبس على البعض القدرة على التمييز بين التصرف الصحيح والقانوني والحضاري والهادئ وبين الاعتقاد أن الصخب والعبطة قد تثمر وتأتي بنتيجة وتحرف الأنظار عن الصواب وهذا عبث لا مبرر له وبهذه المقاربة والمقارنة نقول:

–إن قرار تعيين مكتب تنفيذي مؤقت لبلدة دوير رسلان جاء عملاً برأي مجلس الدولة رقم ٢٧/ف تاريخ ٢٧/٣/٢٠٢٣ نتيجة صدور أحكام قضائية قطعية قضت بإبطال نتائج الانتخابات لأكثر من ٥٠٪ من مراكز الاقتراع الخاصة بهذه الدائرة وهي تمس المركز القانوني لجميع الناجحين للفئتين /أ–ب/ وهذه النسبة تفوق نسب المراكز المبطلة في الدوائر الانتخابية الأخرى ولهذا تم البدء ببلدة دوير رسلان وهذا هو عنوان الحقيقة حيث أن الصحيح أن ينفذ رأي مجلس الدولة ويتم تنحية من يشغل المهمة بغير حق على اعتبار ما بُني على باطل فهو باطل.

–إن ما تنتهي إليه إعادة الانتخابات في هذه المراكز ستُظهر النتيجة النهائية وسيُعاد الحق إلى صاحبه سواء كان المدعي أو المدعى عليه والواثق لا يخاف من النتائج ومن غير المفيد الاستعانة بجمهرة أو... لتعمية العيون عن الحقيقة، وإن تاريخ إعادة الانتخابات وفق منطوق الأحكام القضائية يُعالج من قبل وزارة الإدارة المحلية والبيئة وفق أحكام قانون الانتخابات العامة رقم /٥/ لعام ٢٠١٤، بعد انتهاء البت بالدعاوى القضائية التي تطعن بالنتائج حيث أن المكتب التنفيذي المؤقت هو لتسيير شؤون البلدة لفترة مؤقتة لحين إعادة الانتخابات وفق الأصول.

–إن إثارة موضوع عزل المختار في حي بمنة ليس له علاقة بقرار تعيين مكتب تنفيذي مؤقت للبلدة كما هو واضح أعلاه، وتم إثارته لحرف الأنظار عن الوضع القانوني للمجلس السابق وإن هذا الموضوع قد تم التدقيق وفق الأصول المرعية ويُعالج وفق أحكام قانون الإدارة المحلية والبيئة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٧/ لعام ٢٠١١.

يرجى الاطلاع والنشر
شاكرين تعاونكم

محافظ طرطوس
عبد الحليم عوض خليل

البدء بمشاريع لحل أزمة المياه

طاقة شمسية لدوائر السجل المدني بعدة مدن في محافظة السويداء

السويداء -عبير صيموعة

أكد منسق لجنة الإغاثة والمنظمات في السويداء علاء أبو عمار لـ«الوطن» متابعة اللجنة الفرعية للإغاثة في المحافظة بالمتابعة الحثيثة مع المنظمات الدولية ووزارتي الإدارة المحلية والموارد المائية ومؤسسة المياه لحل أزمة المياه الكارثية في المحافظة.

وأشار إلى أنه تمت المباشرة بعدد من المشاريع منها تشغيل محطة مياه الصحارى بشهبا بالطاقة الشمسية وتوريد أجهزة ومعدات ومواد تعقيم ومعالجة مياه الآبار والسدود إضافة إلى التعاقد على عدد من المشاريع وهي قيد التنفيذ تشمل تجهيز ثلاث آبار في تجمع آبار خازمة وبئر في تجمع آبار الرشيدة، كما أعلن عن عدد من المشاريع وهي تجهيز بئرين في منطقة تجمع العليقة مع تقديم مجموعتي توليد وخمس مجموعات ضخ أفقية لزوم التجمع مع ترميم خزان قلعة صلخد وتجهيز ٧ آبار بشكل كامل منها بئران في تجمع آبار الديانة وبئران في تجمع آبار الغملة وثلاث آبار في كل من عرى والكفر والمجيمر.

ولفت أبو عمار إلى قيام المنظمات المانحة بتقديم ١٠ مضخات غاطسة و١٠ محركات غاطسة مع التعاقد لتشغيل بئر خربا بالطاقة الشمسية إضافة إلى تقديم إطارات وبطاريات لخمسة صهاريج في المؤسسة بكلفة نحو ١٢ مليار ومن المتوقع التعاقد عليها خلال مدة أقصاها ٣٠ يوماً كما تم اعتماد عدة مشاريع قيد الموافقة لصيانة عدد من الغواطس وهي في طور تحديد السقف الأعلى للتمويل.

أبو عمار أشار إلى توجيه لجنة الإغاثة لمؤسسة مياه السويداء بتشكيل لجنة لجرد مستودع المؤسسة وتقييم الوضع الفني للغواطس المعطلة بهدف إصلاح ما يمكن إصلاحه والاستفادة منها حيث تم التأكيد من وزير الموارد المائية خلال زيارته الأخيرة للسويداء بضرورة الإسراع بعمل هذه اللجنة كما تم التوجيه للمؤسسة كذلك بتشكيل فريق عمل لوضع خطة استراتيجية طويلة الأجل لمعالجة الواقع المائي بشكل جذري اعتماداً على البيانات التفصيلية والخرائط التي تم العمل عليها مع أخذ الاحتياجات وفقاً للتوزعات السكانية وأولويات التدخل.

أما ما يتعلق بآبار المكرمة فأوضح أبو عمار أنه تمت المباشرة بإصلاح بئرين من آبار الري وتنفيذ شبكة مياه بئر برد كما تم اعتماد مشروعي إعادة تأهيل شبكة بئري كفر اللحف وحران وذلك من المنظمات الدولية إضافة إلى عرض موضوع دراسة واقع السدود الراشحة الخارجة عن الخدمة وإيجاد طريقة لإصلاحها أو استثمارها في مجال آخر.

وأكد منسق الإغاثة أنه إضافة إلى قطاع المياه تتم متابعة تنفيذ مشروع إنارة أعمدة الشوارع الرئيسية بالطاقة الشمسية مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والوزارة لاستكمال المشروع بالشكل الأمثل مع متابعة المشاريع المتعاقد عليها والمباشر بها مع المنظمات والجهات المعنية المتضمنة تجهيز مكاتب السجل المدني في شهبا وصلخد والقريا بوحدات الطاقة الشمسية واستبدال شبكة الصرف الصحي في رساس واستبدال وصيانة شبكة الصرف الصحي في سهوة الخضر.

إضافة إلى تأمين بذار القمح والشعير والحمص مع سماد للمزارعين وتأمين وتوزيع أسمدة لمزارعي الأشجار المثمرة ومنح شبكات ري بالتنقيط للحدائق المنزلية.

بعض المديريات نسبتها صفر

١٠ مليارات الموازنة الاستثمارية و١٨بالمئة نسبة إنفاق الأجهزة المحلية

القنيطرة - خالد خالد

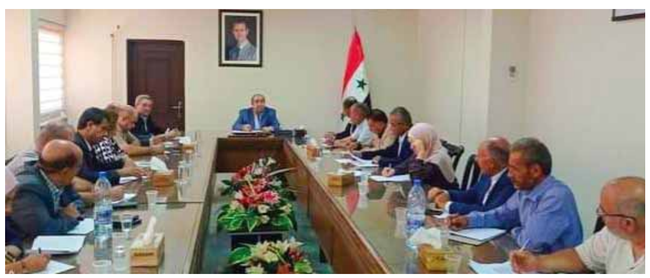

بعد مرور سبعة أشهر، عقد محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران اجتماعاً لتتبع تنفيذ المشروعات الاستثمارية للأجهزة المحلية (الأمانة العامة– الخدمات الفنية – الزراعة – الصحة – التربية– الشؤون الاجتماعية – الثقافة – النفايات الصلبة – البيئة)، مبدياً عدم رضاه عن نسب التنفيذ في المشروعات الاستثمارية وضرورة رفع معدل الإنفاق الاستثماري وعدم الاعتراف بأي مبرر لتدني نسب التنفيذ.

وبيّن جمران أنه على المديريات المعنية العمل وزيادة الإنتاج مهما كانت الظروف والتغلب عليها بهدف تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، مطالباً بالإسراع بتنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية للعام ٢٠٢٣ وفق البرنامج الزمني المحدد ووضعها في الاستثمار الفعلي ورفع وتيرة العمل، على أن يكون اجتماع التتبع القادم بعد شهر حاسماً لتقييم الأعمال المنجزة وبيان واقع المشروعات وتنفيذها بشكل تفصيلي ومحاسبة المقصرين.

وتوعد المحافظ المديرين بأن التقييم لعمل كل مديرية سيكون من خلال العمل بكفاءة جيدة ومردودية عالية وتجاوز العقبات والعمل على تلافيها، وعندها ستتم محاسبة المقصرين، موجهاً أعضاء المكتب التنفيذي بمتابعة واقع المشروعات للمديريات المشرفة عليها ونسب الإنجاز والعمل على تذليل الصعوبات والمعوقات إن وجدت.

وبيّنت مديرة التخطيط في محافظة القنيطرة سوزي حاج عيسى أن نسبة الإنفاق لكل المشروعات المنفذة بالمحافظة منذ بداية العام ولنهاية تموز بلغت ١٨ بالمئة، علماً أنها كانت قبل شهر نحو ٦ بالمئة من إجمالي الموازنة الاستثمارية والبالغة ١٠ مليارات، حيث تم إنفاق ١,٨ مليار فقط.

وأوضحت حاج عيسى أن الجهات التي أنفقت على المشروعات هي مديرية الخدمات الفنية، ومديرية إدارة النفايات الصلبة (رواتب ومحروقات)، والأمانة العامة أنفقت ٢ بالمئة (فروقات أسعار)، مشيرة إلى فشل جميع المناقصات التي أعلنت عنها الجهات العامة، وحالياً يتم الإعلان للمرة الثانية والثالثة وبعدها يتم الاتصال المباشر!

واشتكت بعض الجهات العامة لـ«الوطن» من موضوع الروتين والبيروقراطية في التصديق على المشروعات التي تأخذ وقتاً طويلاً تتجاوز أحياناً الـ٦٠ يوماً من المحافظة والوزارة المعنية، الأمر الذي يؤدي إلى عزوف المتعهد عن تنفيذ المشروع نظراً لتبدل الأسعار بشكل يومي وبالتالي خسارة المشروع وفي حال الإعادة ستكون مضاعفة، في ظل انخفاض الاعتمادات المرصودة بشكل عام.

واشتكى المقاولون بالمحافظة من أن قيم الكشوف لعقود العمل في المشروعات يتم وضعها حسب جدول التحليل السعري الذي يحتاج لتعديل بشكل يومي، والأسعار حالياً غير منطقية، فعلى سبيل المثال كان سعر طن الإسمنت ٤٢٦ ألف ليرة، أما اليوم فوصل سعره إلى ٩٠٠ ألف ليرة عند مؤسسة عمران وفي السوق المحلية إلى ١,٢٥ مليون ليرة، وطن الحديد إلى ١١ مليوناً ومتر الرخام إلى ٦٥٠ ألف ليرة، مؤكدين أنه في ظل هذه الأسعار لن يتقدم أي عارض ولو تمت إعادة الإعلان ألف مرة!

وأضافوا: إن ارتفاع الأسعار لمواد البناء سيؤدي إلى تعثر المشروعات العمرانية بالمحافظة، إضافة إلى التأخير والبطء بإشادة المقاسم بالمنطقة الصناعية والحرفية وكذلك بالنسبة للجمعيات السكنية وانعكاس ذلك على تنمية المحافظة والإسراع بعودة أبنائها إليها.

يذكر أن نسب تنفيذ المشروعات الاستثمارية والإنفاق المادي كانت (صفراً) لأغلبية المديريات والملاحظ تدني وضعف في نسب الإنفاق، وأبناء القنيطرة لا يعنيهم وضع الخطط وكثرة الاجتماعات وإنما تنفيذ المشروعات الاستثمارية ووضعها بالاستثمار وتحسين الخدمات المقدمة لهم من طرق وصرف صحي وشبكات مياه وكهرباء.

> محافظ القنيطرة ليس راضياً عن الإنفاق المالي وتنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية!